

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/269 (IX)

تقرير الدورة العادية الرابعة  
لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين

-

## تقرير الدورة العادية الرابعة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين

### مقدمة:

1- انعقدت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين علي المستوى الوزاري في نيروبي، كينيا في 14 أبريل 2006. وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو بحث عملية التكامل في القارة من حيث التحرير والتسهيل التجاريين وكذلك الحاجة إلى ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي اصبح تكاثرها وتداخلها بعضها البعض وكذلك ازدواجية مهامها عوامل ذات عبات في سبيل التكامل . ويتمثل الهدف الثاني في توفير المنصة الضرورية للدول الأعضاء كي تبحث حالة الأداء في مفاوضات منظمة التجارة العالمية مع الاتحاد الأوروبي بغية وضع موقف أفريقي موحد لتوجيه الأفريقيين في مفاوضات جنيف وبروكسل .

### النتائج الرئيسية للمؤتمر الوزاري

2- فيما يتعلق بما تمت الإشارة إليه فيما أعلاه، كانت نتائج الوثائق الرئيسية الثلاثة الصادرة عن المؤتمر أي المقرر حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، الإعلان الوزاري لنيروبي حول برنامج عمل الدوحة وإعلان نيروبي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

### التوصيات الرئيسية:

3- قدم المؤتمر حوا نتيجة كل وثيقة المؤتمر التوصيات الرئيسية التالية:

### القرار بشأن ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- ضرورة ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومواءمة أنشطتها
- ضرورة استفادة المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خبرات التقدم الذي أحرزه الآخرون في مواءمة سياساتها ووضع آليات للتنسيق،
- تأييد نتائج اجتماع وزراء التكامل المنعقد في واجادوجو تأييدا كاملا
- ضرورة أن تظهر الدول الأعضاء إرادة سياسية قوية لتسهيل عملية الترشيح ،
- ضرورة أن تكون المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مقدمة عملية التحول ،

- ضرورة أن تشرف مفوضية الإتحاد الأفريقي على العملية ، و
- ضرورة أن تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التدبير واستغلال الخيارات الأخرى المفتوحة لترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع مفوضية الإتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

### إعلان نيروبي الوزاري حول برنامج عمل الدوحة:

- يتعين على الدول أن تكرر نفسها من جديد لإتمام المفاوضات التجارية مع نهاية 2006 والضممان ، نتائجها تعكس فعلا الأولويات الإنمائية لأفريقيا
- يتعين على الدول الأعضاء أن تكرر السرعة المطلوبة في تلبية جميع الالتزامات وتعهدات جولة الدوحة حتى توضع في الحسبان جميع احتياجات واهتمامات البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً ،
- يجب على الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد بأن تكون الطرق الخاصة بالزراعة و NAMA شاملة وتعالج اهتمامات البلدان الأفريقية . وفي هذا الصدد، رفضت وضع طرق جزئية لا تعتنى باهتمامات أفريقيا والدول الأعضاء الأقل نمواً ،
- بالنسبة إلى الطرق الزراعية لدعم السياسات المواتية لأهداف التنمية ، استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، والقلق الخاصة بالأمن الغذائي والمعيشة وكذلك الطرق التي تعالج أوجه الخلل التجارية ، تقرر الدول الأعضاء البحث عن التقدم التوازن والنتائج الجوهرية حول طريقة الوصول إلى السوق، الدعم المحلي، التنافس في التصدير والمعاملة الخاصة والتفضيلية . تقرر كذلك علي أنه يتعين معالجة التفويض العالق حول الدول النامية المستوردة لصافي الغذاء معالجة مناسبة وعلى جناح السرعة،
- يجب إحراز تقدم في قاعدة الوصول إلى الأسواق ، لا سيما فيما يتعلق بصيغة تخفيض التعريف الجمركية ، المنتجات الخاصة، تدابير الحماية الخاصة والسلع . يجب توفير تدابير الحماية الخاصة لأفريقيا ودولها الأقل نمواً وتطبيقها على جميع المنتجات ،
- يجب معالجة مسألة تعرية التفضيل في الزراعة بطريقة عاجلة
- يجب السعي من أجل إجراء تخفيض جوهري للدعم المحلي وكذلك وضع آلية لمعالجة تقلبات الأسعار كمسألة أولوية ،
- يجب ضمان طريق الوصول المنصف إلى الأسواق لمنتجات الموز
- يجب أن تعالج طرق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ضمان المعالجة التامة لقلق أفريقيا إزاء

**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/269 (IX)  
ANNEX.1

تقرير الدورة العادية الرابعة  
لمؤتمر وزراء التجارة  
نيروبي، كينيا 14 إبريل 2006

-

**تقرير الدورة العادية الرابعة**  
**لمؤتمر وزراء التجارة**  
**نيروبي، كينيا 14 إبريل 2006**

**مقدمة:**

1- انعقدت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي على المستوى الوزاري، في 14 إبريل 2006 في مركز كينيا الدولي للمؤتمرات، نيروبي، جمهورية كينيا. وافتتح الاجتماع بصورة رسمية السيد مودي أووري المحترم، نائب جمهورية كينيا فيما ترأسه معالي السيد موكيشا كيتووي، وزير التجارة والصناعة في جمهورية كينيا.

**الحضور:**

2- انعقد الاجتماع بحضور الدول الأعضاء التالية:

- |                                 |                  |
|---------------------------------|------------------|
| 1- الجزائر                      | 20- مدغشقر       |
| 2- أنجولا                       | 21- ملاوي        |
| 3- بنين                         | 22- مالي         |
| 4- بوتسوانا                     | 23- موريشيوس     |
| 5- بوركينافاسو                  | 24- موزمبيق      |
| 6- بوروندي                      | 25- ناميبيا      |
| 7- الكاميرون                    | 26- النيجر       |
| 8- تشاد                         | 27- نيجيريا      |
| 9- الكونغو                      | 28- رواندا       |
| 10- جمهورية الكونغو الديمقراطية | 29- السنغال      |
| 11- كوت ديفوار                  | 30- جنوب إفريقيا |
| 12- جيبوتي                      | 31- السودان      |
| 13- مصر                         | 32- سوازيلاند    |
| 14- غانا                        | 33- تنزانيا      |
| 15- جامبيا                      | 34- توجو         |
| 16- غينيا                       | 35- تونس         |
| 17- كينيا                       | 36- أوغندا       |
| 18- ليسوتو                      | 37- زامبيا       |
| 19- ليبيا                       | 38- زيمبابوي     |

- 3- شاركت في الاجتماع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التالية: المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.
- 4- حضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلو المنظمات الدولية والحكومية والمنظمات غير الحكومية التالية:
- مجموعة دول أفريقيا والكاريببي، بنك التنمية الأفريقي، شبكة إفريقيا للتجارة، البيئة والتنمية في العالم الثالث، اللجنة الأوروبية، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع، منظمة الأنكتاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، منظمة اليونيدو، شبكة العالم الثالث ومنظمة التجارة العالمية. كما حضر الاجتماع ممثلون عن الولايات المتحدة. وقد وردت في الملحق 1 قائمة بمجموع المشاركين.
- 5- اعتمد الاجتماع جدول أعماله، على النحو التالي:
- ( أ ) افتتاح الاجتماع.
- ( ب ) انتخاب هيئة المكتب.
- ( ج ) اعتماد جدول الأعمال.
- ( د ) تنظيم العمل.
- ( هـ ) بحث واعتماد مشروع قرار بشأن ترشيد ومواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- ( و ) بحث واعتماد مشروع إعلان نيروبي حول برنامج عمل الدوحة.
- ( ز ) بحث واعتماد مشروع إعلان نيروبي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.
- ( ح ) ما يستجد من أعمال.
- ( ط ) موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي.
- ( ي ) اعتماد نتائج المؤتمر الوزاري.
- ( ك ) قرار الشكر.
- ( ل ) الاختتام.
- 6- انتخب الاجتماع هيئة المكتب التالية:
- |                      |                                 |
|----------------------|---------------------------------|
| الرئيس               | كينيا (شرق إفريقيا).            |
| النائب الأول للرئيس  | جنوب إفريقيا (الجنوب الأفريقي). |
| النائب الثاني للرئيس | جمهورية الكونغو (وسط إفريقيا).  |
| النائب الثالث للرئيس | السنغال (غرب إفريقيا).          |
| المقرر               | مصر (شمال إفريقيا).             |
- 7- بحث الاجتماع الوثائق التالية واعتمدها على النحو الذي تم تعديلها.

- أ) إعلان نيروبي الوزاري حول برنامج عمل الدوحة (TI/TMIN/MIN/DECL.(IV)).
- ب) إعلان نيروبي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (TI/TMIN/MIN/DRAFT/DECL.2(IV)).
- ج) القرار بشأن ترشيد ومواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية (AU/TI/TMIN/RES. (IV)).
- وقد جاءت هذه الوثائق مرفقة بهذا.
- 8- أخذ الاجتماع علما بمحاضر الخلوة الخاصة بالمعونة مقابل التجارة التي عقدت في مونترو (TI/TMIN/EXP/8 (IV)) من 7 إلى 8 إبريل 2006 وكذلك بالتقرير عن اجتماع الجزائر حول الهجرة والتنمية.
- 9- سيتم الإعلان عن موعد ومكان انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر بعد المشاورات التي ستجريها مفوضية الاتحاد الأفريقي مع الدول الأعضاء.
- 10- قام وزير السودان بقراءة قرار الشكر نيابة عن المؤتمر.
- 11- اختتام الاجتماع.

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/269 (IX)  
ANNEX.2

إعلان نيروبي الوزاري  
حول برنامج عمل الدوحة

-



AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي  
الدورة العادية الرابعة  
نيروبي، كينيا، 12-14 أبريل 2006

-

الأصل: إنجليزي

TI/TMIN/MIN/DECL. (IV)

إعلان نيروبي الوزاري  
حول برنامج عمل الدوحة

-

## إعلان نيروبي الوزاري حول برنامج عمل الدوحة

نحن، وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة، المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة في نيروبي، كينيا يومي 15 و16 أبريل 2006 لمناقشة أهم المسائل المتعلقة بالتجارة في إطار المبادرات الإنمائية الإقليمية والدولية، إذ نذكر بالمقررات والتوصيات المتعلقة بتنمية أفريقيا الواردة في مختلف الاتفاقيات الدولية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة بما فيها إعلان قمة الألفية والقمة العالمية حول التنمية المستدامة وتمويل القمة حول التنمية وبرنامج العمل للدول الأقل نمواً وتقرير بلير،

وإذ نرحب بمبادرات زيادة تمويل التنمية والمعالجة الفعالة لأعباء الديون، وإذ ندرك النتائج المعلقة للمفاوضات بموجب برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية،

وإذ نؤكد من جديد على ضرورة أن تكون المفاوضات شاملة وشفافة لضمان الملكية السياسية للعملية ونتائج المفاوضات،

وإذ نؤكد بشدة على أهمية الطرق التي من شأنها معالجة المسائل المهمة بالنسبة لأفريقيا والتي لم تحظ بعد بالاهتمام الكافي،

نعلن ما يلي:

1- نرحب بإعلان هونغ كونغ الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي اعتمده الوزراء المسؤولون عن التجارة في ديسمبر 2005 كحافز نحو استكمال برنامج عمل الدوحة. ونكرس جهودنا لهذا العمل الهام المتمثل في استكمال مفاوضات التجارة في نهاية 2006. ونتعهد بالعمل مع الشركاء في التجارة الآخرين لتحقيق الأهداف الإنمائية لهذه الحلقة بشكل كامل. وإن ذلك من توقعاتنا المشروعة وسوف نتأكد من أن نتائج المفاوضات تعكس تماماً أولويات التنمية في أفريقيا.

2- منذ انطلاق برنامج عمل الدوحة في 14 نوفمبر 2001، اعتمدنا عدة إعلانات عبرنا فيها عن موافقتنا الموحدة من المسائل الأساسية للمفاوضات. وفي هذا الشأن، اعتمدنا توافق كيجالي وخارطة طريق القاهرة حول برنامج عمل الدوحة و العلامات المرجعية للتنمية لأروشا. ففي العلامات المرجعية للتنمية لأروشا التي اعتمدها في نوفمبر 2005، ذكرنا بالتفصيل أهدافنا الإنمائية التي ينبغي أن تعكسها تماماً نتائج حلقة الدوحة. وقد تم التصديق على هذه الإعلانات على أعلى المستويات السياسية من قبل رؤساء الدول والحكومات. ونجدد تأكيدنا والتزامنا بالمواقف الموحدة الواردة في هذه الإعلانات.

- 3- **نؤكد من جديد أيضا** على التزامنا بالمواقف الموحدة الواردة في الإعلانين حول برنامج عمل الدوحة اللذين اعتمدهما وزراء الدول الأقل نموا المسؤولين عن التجارة وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ونرحب بتضامنا مع هذه المجموعات داخل مجموعة الـ90 ونجدد التزامنا بتعزيز تحالفنا ومواصلة اهتماماتنا المشتركة في برنامج عمل الدوحة كما هو وارد في الإعلانين.
- 4- **نؤكد** على أنه يتعين على حلقة الدوحة تحقيق نتائج قيمة لأفريقيا والبلدان الأقل نموا كما يجب أن تحقق المكاسب للجميع. وفي هذا الشأن، يجب قياس أية نتائج مقترحة لبرنامج عمل الدوحة مع العلامات المرجعية للتنمية التي اعتمدها مع الأخذ في الاعتبار أولويات التنمية لأفريقيا.
- 5- **نعرب عن قلقنا الشديد** إزاء عدم إحراز أي تقدم يذكر في الأعمال المدرجة في التفويض بخصوص الطرق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وفي هذا السياق وإدراكا منا للمواعيد المحددة لهذا العمل بحلول نهاية أبريل، نؤكد من جديد الضرورة الملحة للاستجابة لكافة الالتزامات والوعود الإنمائية لحلقة الدوحة حتى يتم أخذ احتياجات وانشغالات أفريقيا الإنمائية والبلدان الأقل نموا في الاعتبار.
- 6- **نؤكد** على أن موعد أبريل بشأن الطرق المتعلقة بالزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق يجب أن يكون شاملا وقادرا على معالجة انشغالات البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، فإن تحديد الطرق الجزئية الذي يقصي انشغالات أفريقيا والبلدان الأقل نموا لن يؤدي إلى نتائج مثمرة ومقبولة.
- 7- **نؤكد من جديد** على تأييدنا للعملية الجارية لوضع هذه الطرق. ونؤكد بأن الطرق التي يتعين الاتفاق عليها في الزراعة يجب أن تشمل كافة المسائل الهامة بالنسبة لأفريقيا وسياسات الدعم التي يجب أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر والانشغالات بشأن الأمن الغذائي وسبل المعيشة. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى تقدم متوازن ونتائج معتبرة في المفاوضات على الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي والمنافسة على التصدير مع الأخذ في الاعتبار عنصر المعاملة الخاصة والتفضيلية. ونطالب أيضا بأن تتم معالجة التفويض الطويل الأمد على البلدان النامية المستوردة لصافي الأغذية على نحو مناسب وسريع.
- 8- **نؤكد** الحاجة إلى إحراز التقدم فيما يخص دعامة الوصول إلى الأسواق وتحديد صيغة تخفيض التعريفات والمنتجات الخاصة والإجراءات الوقائية الخاصة والمعاملة التفضيلية والسلع. ونؤكد بأنه يتعين توفير الإجراءات الوقائية الخاصة لأفريقيا وبلدانها الأقل نموا على أن ينطبق ذلك على جميع المنتجات.

- 9- **ندعو أيضا** إلى إحرار تقدم حقيقي في مجالي الدعم المحلي والمنافسة على التصدير من أجل تحقيق الطرق التي من شأنها معالجة الانحرافات التجارية التي تواجه البلدان الأفريقية في الزراعة.
- 10- **ندرك** الأهمية القصوى للمعاملات التفضيلية الطويلة الأمد في الزراعة بالنسبة للدول الأفريقية ونطالب بإيجاد الحلول ذات الصلة بالتجارة لمعالجة المشاكل المرتبطة بالقضاء على المعاملة التفضيلية في المفاوضات بأسرع ما يمكن. ونطالب أيضا بأن يتم النظر في هذه القضية بفعالية وأن تتم معالجتها بشكل ملموس ضمن أية طرق يتم الاتفاق عليها بموجب الفقرة الرابعة والأربعين. وبناءً على ذلك، ننتظر من أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين أن يساهموا في المناقشات مساهمة بناءة.
- 11- **نؤكد** الأهمية القصوى للقطن والحاجة العاجلة إلى تحقيق الطرق بأكملها بحلول شهر أبريل 2006 حسب ما اتفق عليه في هونغ كونغ بما في ذلك التخفيض الجوهري للدعم المحلي ووضع آلية تعنى بتقلبات أسعار القطن كمسألة ذات أولوية.
- 12- علاوة على ذلك، **نؤكد على** نفس المنوال أهمية الموز بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية والحاجة إلى ضمان وصول عادل لمنتجاته إلى السوق.
- 13- **نعرب عن قلقنا** من أن تؤدي طرق وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق إلى إبطال التصنيع في البلدان الأفريقية إن لم تتم معالجة انشغالاتها بشأن المرونة الكافية والمعاملة الكاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفضيلية والقضاء على المعاملة التفضيلية في المفاوضات. وبناءً على ذلك، نتطلع إلى أن تستجيب الطرق لهذه الانشغالات بشكل كامل مع إيجاد حل تجاري موثوق به لمسألة المعاملات التفضيلية.
- 14- **نؤكد** أهمية الوصول إلى نتائج متوازنة في المفاوضات ونحث على تحقيق توازن شامل في المفاوضات بما يتوافق مع وعود التنمية في حلقة الدوحة وفي حدود سياق التعهد الوحيد.
- 15- **نقر** بالأثر السلبي الحاد الذي لا يزال يتسبب فيه الانخفاض الطويل الأمد والتقلبات الحادة لأسعار السلع الأساسية على إنتاج المزارعين في أفريقيا وكذلك أثرها على الأمن الغذائي وسبل العيش والتنمية الريفية ونؤكد على أنه يجب أن تساعد نتائج المفاوضات حول الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق على الاستجابة للانشغالات الخاصة المتعلقة بالتجارة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا المعتمدة على السلع الأساسية طبقا لإعلان هونغ كونغ الوزاري.
- 16- **نرحب** بإنشاء فريق العمل حول الإطار المتكامل ونحيط علما بالعمل الجاري. كما ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى بحث تحسين الآلية الحالية لسير

- وتمويل وتنفيذ الإطار المتكامل بغية تفعيله أكثر وجعله يستجيب في الوقت المناسب لاحتياجات التنمية المتعلقة بالتجارة في البلدان الأقل نمواً.
- 17- **نؤكد** المساعدة الفنية وبناء القدرات بما فيها المؤسسية وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات المتخصصة من أجل تطوير قدرات المتفاوضين الأفريقيين باعتبارها عناصر أساسية للبعد التنموي للنظام التجاري المتعدد الأطراف وندعو شركائنا في التنمية إلى التمويل الكافي لبرامج المساعدات الفنية من خلال آليات الأداء القائمة وبالتحديد إطار التكامل وغيرها من الآليات التكميلية.
- 18- **نرحب** بإدراج صلاحية تفعيل المعونة مقابل التجارة في إعلان هونغ كونغ الوزاري. ونرحب أيضاً بإنشاء فريق العمل الخاص ونأخذ علماً بالعمل الجاري في المحافل الأخرى لتعزيز تنمية تمويل التجارة بغية جعلها تواكب احتياجات أفريقيا الإنمائية. نحث فريق العمل الخاص على معالجة هذه المسألة التي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا بشكل شامل وعلى ضمان تحقيق تطور ملموس في برامج التعاون الفني الحالية المتعلقة بالتجارة بما في ذلك حجم الموارد وتغطية البلدان الأفريقية. إننا نتوخى الكفاءة والفعالية في إدارة وتوفير فرص الوصول إلى الموارد.
- 19- **نقر** بدور الأنتكاد وميزتها النسبية في المسائل المتعلقة بمساعدة البلدان الأفريقية ضمن جهودها الرامية إلى بناء قدراتها. نعبر عن قلقنا إزاء المقترحات الأخيرة التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة لتخفيض ولايتها وتهديد استمرارية الأنتكاد المؤسسية في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة. فمن الأرجح أن تقوم عملية الإصلاح بتعزيز دور وأنشطة الأنتكاد وليس الحد منها باعتبارها جهة مختصة داخل منظومة الأمم المتحدة تعمل على المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة. وعليه، يتعين على الأنتكاد مواصلة مساعدتها للبلدان الأفريقية فيما يخص مفاوضات التجارة والسياسات الإنمائية.
- 20- نذكر بالمقرر الصادر في هونغ كونغ والمتعلق بالوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم والحصص وأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان الأقل نمواً. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية المتقدمة والنامية القادرة على فعل ذلك، إلى تفعيل المقرر باعتباره جزءاً من التعهد الوحيد.
- 21- **نؤكد** أهمية استبقاء مرونة البلدان النامية و البلدان الأقل نمواً حسب ما هو وارد في الطرق المتعلقة بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات وتلك المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً إلى جانب ما أكد عليه إعلان هونغ كونغ من جديد. يجب أن تضمن المفاوضات في الخدمات أن تحظى قطاعات ونماذج التوريد ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان الأفريقية بالعناية الخاصة. وفي هذا الشأن، ندرك بأن النموذج 4 يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للعديد من الدول الأفريقية. علاوة

على ذلك، ندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى أن تتعهد بالتنفيذ الكامل لإجراء المعاملة الخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا طبقا للمادة 4 : 3 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وقد تم الإقرار بأن البلدان الأقل نموا لا ينتظر منها التعهد بالتزامات جديدة.

22- باعتبار المرونة المنصوص عليها بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء بموجب المادة 19 : 2 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، نؤكد من جديد بأن المطلب الجماعي يهدف إلى تكملة المطلب الثنائي/المفاوضات الممنوحة وخصوصية المطالب الثنائية وليس إبطالها.

23- **نؤكد من جديد** بأن المفاوضات على تسهيل التجارة يجب أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير المساعدة الفنية والمالية إلى جانب أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية المناسبة للبلدان النامية وتحديد البلدان الأقل نموا من أجل مساعدتها في جهودها الرامية إلى إنهاء الإصلاحات المؤسسية في هذا القطاع. وينبغي أيضا مساعدة البلدان الأفريقية على معالجة مشاكلها المتعلقة بالبنية التحتية والقدرات التجارية. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى وضع آلية مناسبة للاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان الأفريقية بالنسبة إلى تسهيل التجارة قبل الشروع في المفاوضات المرتبطة بالنصوص.

24- **نذكر** مساهمة وإمكانيات قانون النمو والفرص لأفريقيا من أجل تنمية أفريقيا الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً على ذلك، نطالب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتعجيل بعملية منح الإعفاء من رسوم القروض بشأن قانون النمو والفرص لأفريقيا واستكمال هذه العملية قبيل انعقاد الدورة القادمة للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في مايو عام 2006 .

25- **نلاحظ باهتمام** أن البلدان الأفريقية قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها. ونؤكد من جديد على تضامننا مع جميع أعضائنا الذين هم في صدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. في هذا الصدد، ندعو كافة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل وتعجيل انضمام البلدان الأفريقية إليها. كما **ندعو أيضا** الشركاء في التنمية إلى تكثيف مساعدتهم الفنية ودعمهم لبناء قدرات البلدان الأفريقية على جميع مراحل عملية الانضمام.

26- علاوة على ذلك، **نشدد** على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الفعال للخطوط التوجيهية المتعلقة بانضمام البلدان الأقل نموا والمعتمدة من قبل المجلس العام في ديسمبر 2002 . ونؤكد على أنه لا ينبغي إجبار البلدان المنضمة على التفاوض على تنازلات تتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية المقبولة أو على الخضوع لمتطلبات بشأن بنود لا تزال قيد النقاش ضمن إطار عمل حلقة الدوحة.

27- **نؤكد** على أن تتم المفاوضات على نحو شفاف وشامل تحديدا في هذه المرحلة الأخيرة. تستطيع الشفافية والشمولية وحدها ضمان الملكية السياسية وتوافق

الآراء حول نتائج المفاوضات. ولا ينبغي أن يكون هناك أي ضغط على البلدان الأفريقية لاسيما وأنها تواجه مشاكل فيما يخص الموارد البشرية والمالية والقدرات المؤسسية. ونحن قلقون جدا من أن القضايا ذات الاهتمام الرئيسي لأفريقيا لم تتم معالجتها بعد. وعليه، نطالب بأن تبقى عملية جنيف مركزا على المفاوضات المتعددة الأطراف.

28- نشكر حكومة وشعب جمهورية كينيا على حسن وكرم الضيافة وعلى التسهيلات التي وضعت تحت تصرفنا.

**حرر في نيروبي، كينيا في 14 أبريل 2006**

-

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/269 (IX)  
ANNEX.3

إعلان نيروبي  
حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

-



**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي  
الدورة العادية الرابعة  
نيروبي ، كينيا ، 12-14 إبريل 2006

-

الأصل : إنجليزي

TI/TMIN/MIN/DECL.2 (IV)

**إعلان نيروبي**  
**حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية**

-

## إعلان نيروبي حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

**نحن** وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في دورتنا العادية الرابعة في نيروبي، كينيا في 14 إبريل 2006:

- 1- **نؤكد من جديد** إعلان موريشيوس وإعلان القاهرة الوزاري للاتحاد الأفريقي حول المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بموجب اتفاقية كوتونو التي صدق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا. وعلى ضوء المرحلة الحاسمة التي توصلت إليها المفاوضات، نؤكد أهداف المفاوضات.
- 2- **نؤكد على أن** اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ينبغي أن تكون بمثابة أدوات للتنمية الاقتصادية في أفريقيا. **ونعرب عن استيائنا العميق** تجاه الموقف الذي اتخذته المفوضية الأوروبية بما أنه لم يعالج الانشغالات المتعلقة بالتنمية التي يجب أن تشكل أساساً للعلاقات مع أفريقيا بشكل كاف. وعليه، **نحث** شركائنا في المفاوضات بتوضيح مضمون التنمية الوارد في الترتيبات التجارية المقترحة مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة بالإضافة إلى السياسات التحريرية المرفقة لن تقوم بتحرير التنمية الاقتصادية ما لم تتم معالجة حواجز التمويل الجانبية والعوائق المرتبطة بالبنى التحتية والمشاكل المتعلقة بالتعديل بما فيه الكفاية. ومن هذا المنطلق، **نؤكد على أن** مضمون التنمية يجب أن يشمل، ضمن أشياء أخرى، توفير الموارد المالية والفنية الكافية والوصول التام إلى الأسواق والمجال السياسي والمرونة في تنفيذ البرامج الإنمائية في أفريقيا.
- 3- **نلاحظ أن** عملية البرمجة لصندوق التنمية الأوروبي العاشر قد بدأت على مستوى البلدان وعلى المستوى الإقليمي. وعليه، ندعو إلى تعزيز التنسيق بين المسؤولين عن التجارة والمالية والتنمية من أجل ضمان إدراج التكاليف المتعلقة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية في البرامج المرجعية الوطنية والإقليمية دون المساس باحتياجات التنمية الأخرى التي لا يمولها صندوق التنمية الأوروبي العاشر. وندعو أيضاً إلى الإنشاء العاجل لمرفق تمويل إضافي لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية على المستويين الوطني والإقليمي كما هو منصوص عليه في الإعلان الرابع عشر لاتفاقية كوتونو المعدلة من أجل معالجة تكاليف التعديل ودعم عملية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتنفيذها على مرور الزمن. علاوة على ذلك، ندعو إلى تعهد ملزم من الاتحاد الأوروبي لمنح موارد إضافية غير تلك التي يمنحها صندوق التنمية

الأوروبي العاشر لتغطية تكاليف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ذات الصلة. ويجب إدراج هذا التعهد في الوثيقة القانونية لكل اتفاقية شراكة اقتصادية. ونؤكد على ضرورة أن تقوم فرق العمل التحضيرية الإقليمية بلعب دور فعال لدعم مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

4- **نشير أيضاً إلى أن الانفتاح على السوق كانت تعيقه المعايير الصحية والصحية النباتية والفنية وتلك الخاصة بالأسواق التي يحتفظ بها شركائنا في التجارة.** وفي هذا الصدد، نحث شركائنا في التجارة على دعم بلداننا بالموارد المالية والفنية من أجل تمكين مصدرينا من الاستجابة للمعايير وتمكين بلداننا من المشاركة الكاملة في وضع المعايير الدولية. ونحن ندرك بأن العديد من المعايير تتجاوز ما قد يكون شرعا مناسباً. وفي هذا الشأن، **نطالب** شركائنا في التجارة بإدراج الرقابة المناسبة على وضع المعايير الذي تقوم به منظمات السوق غير الحكومية بما في ذلك تعزيز هذه المعايير.

5- **قد أكدنا مرارا على أنه ينبغي أن تتسجم الاتفاقيات مع أهداف وعملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا بموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ونطالب** شركائنا في التنمية بالاحترام الكامل لانشغالتنا الأساسية في هذا الشأن والامتناع عن السعي إلى أهداف التفاوض التي قد تؤثر سلباً على البرامج القائمة وعملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا. وفي هذا الصدد، **نؤكد** على أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها كحجر الأساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية يجب أن تواصل برامجها للتكامل الاقتصادي سعياً إلى تحقيق تكامل أوسع وأعمق بين الدول الأعضاء. **وإذ نذكر** بتفويض التنسيق والرصد الممنوح لمفوضية الاتحاد الأفريقي من قبل رؤساء الدول والحكومات في قمة مابوتو، **نؤكد** على الأهمية المطلقة لعقد اجتماعات منتظمة ومنسقة وتبادل المعلومات بين المجموعات المتفاوضة والمفوضية. وفي هذا الصدد، **نوصي** المفوضية باعتماد برنامج محدد وتنفيذه بحيث يكون له علاقة خاصة بالتنسيق الاجتماعات وتبادل المعلومات بشكل منتظم ومنسق. كما **نوصي** المفوضية أيضاً بتحصيل واستغلال الموارد المتوفرة المحددة لدورها ووظائفها المتعلقة بمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

6- **ندعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى العمل بشكل وثيق فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف الواردة في إعلاناتنا. ونطالب على وجه الخصوص المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها حجر الأساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية بالتأكد من أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع المفوضية الأوروبية ودولها الأعضاء لا تحول دون تنسيق ومواءمة برامجها وأنشطتها بما في ذلك الإنشاء التدريجي للمناطق التجارية الحرة والاتحادات الجمركية على أساس الأولوية وقبل أية اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي.

- 7- **نؤكد** على النهج القاضي بأن لا تكون أية دولة أفريقية في وضع سيئ تحت نظام التجارة الجديد. **ونؤكد أيضا** على الإبقاء على الإعفاء من الضرائب الجمركية والمعاملة الخالية من الحصص لصالح البلدان الأقل نموا. **ونطالب** شركائنا في المفاوضات بمواصلة هذا التعامل مع الدول التي لا تدخل في فئات البلدان الأقل نموا. ونحن على يقين أن أية مشاكل فنية تنجم عن ذلك بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية يمكن حلها بشكل مناسب. وعليه، نطالب المفوضية الأوروبية ودولها الأعضاء ببحث إبرام إتفاقيات ملزمة في إطار اتفاقية كوتونو التي تعد وتضع القواعد الدائمة لأي نظام أحادي الجانب أو تفضيلي للوصول إلى الأسواق تعتمد هذه الدول بما في ذلك الحكم الآذن بشكل يعالج تماما الشكوك المرتبطة بالمبادرات الأحادية.
- 8- **نؤكد من جديد** على أن المادة 24 من الجات تحتاج إلى تعديل مناسب للسماح بمعاملة تفضيلية خاصة وحد أدنى من مبدأ المعاملة بالمثل والمرونة الواضحة بحيث تتلاءم مع التناسق المطلوب لجعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تدعم التنمية. ويجب أن يتم استكمال جوانب الوصول إلى الأسواق لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية بعد إجراء التعديل.
- 9- **نصدق** على مقترح مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي في فريق التفاوض التابع لمنظمة التجارة العالمية على القواعد والذي يدعو الى تعديل المادة 24 من الجات 1994. ونحن على دراية بالمرونة المتاحة بموجب المادة 5 من الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات وإن كان من الممكن تحسين هذا التوضيح. **نطالب** شركائنا في المفاوضات بالدعم الكامل للمقترح بموجب المادة 24 من اتفاقية الجات لعام 1994. **ونتعهد** بضمان أن يتم وضع هذا المقترح في الاعتبار في نتائج برنامج عمل الدوحة.
- 10- بالنسبة للمفاوضات على الخدمات، **لاحظنا** نية المجموعة الأوروبية في البحث عن الانفتاح الواسع لقطاعات الخدمات الأفريقية. **ونجدد التزامنا** بمتابعة صياغة نهج إيجابي بموجب الاتفاقية العامة لمنظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات وتأكيد الحاجة المطلقة إلى إدارة جيدة لخدمات التحرير تتمشى مع وضع أطر تنظيمية قوية. وعليه، يجب علينا أن نتعهد بالتزامات بشأن الخدمات في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي تتجاوز التزامات منظمة التجارة العالمية ونحث شركائنا في الاتحاد الأوروبي على ألا يدفعوا البلدان الأفريقية إلى فعل ذلك. **ندعو** المجتمع الأوروبي على فتح قطاعات خاصة بالخدمات لصالح الدول الأفريقية بغية تلبية معايير الحد الأدنى لمتطلبات التغطية القطاعية الملموسة بموجب المادة 5 من الجات والقضاء على كافة أشكال التمييز.
- 11- **نؤكد** على الدور الهام الذي تلعبه التجارة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأفريقية. وقد لاحظنا المواقف التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي

والبلدان المصنعة الأخرى في مفاوضات منظمة التجارة العالمية التي لا تمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة من تصدير منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الدولية بما في ذلك السوق الأوروبية. ونحن ندعو الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد مواقف في مفاوضات منظمة التجارة العالمية تتماشى مع الأهداف الإنمائية لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

12- نرحب بالتقدم المحرز بشأن توضيح المرونة المتاحة بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بما في ذلك تعديل أحكام الاتفاقية المتعلقة بالترخيص الإلزامي. ونطالب شركائنا في المفاوضات بالاحترام الكامل لهذا التقدم المحرز في سياق مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والامتناع عن بحث التزامات تتجاوز ما هو وارد في الاتفاقية المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ونطالب الاتحاد الأوروبي بالتعجيل بإنهاء الإجراءات الضرورية للتعديل المطلوب تنفيذه واستخدام هذه الإجراءات من قبل المنتجين والمصدرين للمنتجات الصيدلانية كجزء من النظام المجتمعي. ونرفض أيضاً أية محاولة لإدراج أي أحكام إضافية من الاتفاقية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

13- نؤكد أهمية بناء القدرة على التنافس بين البلدان الأفريقية من أجل استغلال فرص الوصول إلى الأسواق والاستفادة منها وضمان التنمية الاقتصادية لبلداننا. وفي هذا الصدد، نطالب شركائنا في التنمية بمنح الأولوية لهذه المفاوضات بما في ذلك التأكد من أن الموارد بالنسب المطلوبة يتم إنفاقها بفعالية وكفاءة على برامج التعاون الفني مع بلداننا. وندعو الاتحاد الأوروبي خاصة إلى وضع معايير لنقل التكنولوجيا وإنشاء شراكات من خلال محفزات من شأنها أن تربط مباشرة بين منتجي التكنولوجيا ومالكها في الاتحاد الأوروبي وبين مستخدميها في البلدان الأفريقية.

14- فيما يخص المسائل المتعلقة بسياسة الاستثمار وسياسة التنافس وخدمات الشراء الحكومية، نؤكد الاهتمامات التي طرحناها في منظمة التجارة العالمية والتي أدت إلى حذفها من برنامج عمل الدوحة. ونؤكد من جديد على أنه يجب الإبقاء على هذه المسائل خارج إطار المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. كما نؤكد على أهمية الحفاظ على التماسق في أهدافنا ومواقفنا المتعلقة بالتفاوض في مختلف المحافل.

15- نرحب بتقييم وتقدير مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لعام 2006 ونوصي المفاوضين بضمان العمل بها على أكمل وجه. وأن تكون رسمية. ويتعين أن تكون المراجعة شاملة واستشارية مع جميع أصحاب المصالح بما في ذلك المجتمع المدني والبرلمانيين وأن تتم على المستويات الوطنية

والإقليمية والقارية وعلى مستوى بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي. كما يجب أن تشمل، ضمن أشياء أخرى، هيكل وعملية وفحوى المفاوضات ببعديها التجاري والإنمائي إلى جانب القدرة والاستعداد لإبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية. **ونطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي تنسيق عمليات تقييم مستقلة ومسبقة. ويجب صياغة علامات مرجعية للتنمية من أجل دعم المفاوضات عموماً.

- 16- نظراً للصبغة الشمولية لبرامج وأنشطة الأنكتاد المتعلقة ببناء القدرات، **نعرب عن قلقنا** بشأن المقترحات الأخيرة التي قدمتها بعض البلدان المتقدمة لنقض تفويض أو الاستمرارية المؤسسية للأنكتاد في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة. **ونؤكد من جديد** على أنه لا يجب أن تؤدي عملية إصلاح الأمم المتحدة على نقض أو التقليل من صلاحية تفويض الأنكتاد أو أنشطته. وفي المقابل، يجب أن تقوم عملية الإصلاح بتعزيز دور وأنشطة الأنكتاد باعتبارها جهة مختصة في منظومة الأمم المتحدة فيما يخص المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة. ويتعين على الأنكتاد مواصلة مساعدتها للبلدان الأفريقية فيما يتعلق بمفاوضات التجارة وسياسات التنمية.
- 17- **نشكر** حكومة وشعب كينيا على حسن الضيافة وعلى استضافة هذا المؤتمر.

**حرر في نيروبي، جمهورية كينيا في 14 إبريل 2006.**

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/269 (IX)  
ANNEX.4

قرار  
عن ترشيد ومواءمة  
المجموعات الاقتصادية الإقليمية

-

**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الرابعة

نيروبي ، كينيا 12-14 إبريل 2006

-

TI/TMIN/RES. (IV)

**قرار**  
**عن ترشيد ومواءمة**  
**المجموعات الإقليمية الاقتصادية**

-



## قرار عن ترشيد ومواءمة المجموعات الإقليمية الاقتصادية

وإذ نستحضر الأهداف التي وجهت إنشاء المجموعات الإقليمية الاقتصادية.

وإذ نقدر الإنجازات التي حققتها مجموعتنا الإقليمية الاقتصادية في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء والأهمية الكبيرة عند هذه المرحلة من التقدم بطريقة مركزة وفق الأهداف القارية الشاملة لإنشاء سوق أفريقي مشترك.

وإذ نلاحظ باهتمام الحواجز الناجمة عن إنشاء المجموعات الإقليمية الاقتصادية والتحديات التي تفرضها هذه الحواجز على تقديم هذه العملية لتكامل القاري قدما نحو تحقيق مجموعة إفريقية اقتصادية.

وإذ نستحضر القرار والعزيمة المعبر عنهما على أرفع مستوى سياسي من قبل زعماء الدول والحكومة لتعجيل إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية.

- 1- نوافق على أن هناك حاجة عاجلة لترشيد المجموعات الإقليمية الاقتصادية ومواءمة نشاطاتها .
- 2- ندرك بأن بعض المجموعات الإقليمية الاقتصادية قد أحرزت تقدما في مواءمة سياساتها مع وضع آليات التنسيق فيما بينها ونطالب المجموعات الإقليمية الاقتصادية الأخرى بالاعتماد على هذه الخبرة بغرض تقديم عملية الترشيح .
- 3- نعتد نتائج الاجتماع المنعقد في واجادوجو في الواحد والثلاثين من مارس 2006 للوزراء المسؤولين عن التكامل الاقتصادي في شأن ترشيد المجموعات الإقليمية الاقتصادية وتنتطع إلى تلقي التوجيهات من زعماء الدول والحكومات أثناء القمة المقبلة المخصصة للتكامل.
- 4- نطالب كافة الدول الأعضاء بإبداء الاستعداد السياسي القوي بغرض تمكين المجموعات الإقليمية الاقتصادية من التسرع في تنفيذ القرارات المتخذة في شأن الترشيح والمواءمة.
- 5- نطالب المجموعات الإقليمية الاقتصادية باحتلال المركز الريادي في الترشيح من خلال البدء فورا في مواءمة سياساتها المشتركة وتنسيق برامجها.
- 6- نوجه لجنة الاتحاد الأفريقي بالإشراف على هذه الجهود الترشيدية من قبل المجموعات الإقليمية الاقتصادية .

-7 ندعو اللجنة الاقتصادية الأفريقية إلى التأمل واكتشاف خيارات ترشيد المجموعات الإقليمية الاقتصادية بتعاون وثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الإقليمية الاقتصادية.

-

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2006

# Report of the 4th ordinary session of the conference of African ministers of trade

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4248>

*Downloaded from African Union Common Repository*